

د عmad كريم الراوي
المرحلة الثانية
المادة تاريخ الدولة العثمانية
عنوان المحاضرة (ميزانية الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن السابع عشر)

ان منها ٧,٩ ملايين فقط من روم ايلى، و ٣٩,٦ مليونا من نوع العوارض بدل نزل وبدل بورصات وبدل مكاري وما الى ذلك من التكاليف الشاقة التي تحولت الى ضريبة نقدية، اما مصاريف الحملة فقد جاوزت هذا المبلغ ووصلت الى ٢٢٧,٥ مليون آقجة استنفدت المواجب منها ٢١٩,٦ مليون آقجة^(١).

بعد منتصف القرن السابع عشر

يظهر ان الاوضاع السياسية والحركات الجلالية وتسرع الجبايات حالت دون ترتيب الميزانيات رديحا طويلا من الزمن، اذ ان المؤرخين العثمانيين يرون ان اعداد الميزانية كان مهملا قبل الوزير الاعظم احمد باشا الترخونجي أول وزير عثماني وذلك عند الحديث عن اصلاحاته. وتبين من البحث في الارشيف انه كان هناك اكثر من ٨ ميزانيات قبل نهاية القرن الحادى عشر الهجري (السابع عشر الميلادى). ومجموع الميزانيات بين ١٠٥٠ و ١١٦٠ هجرية (١٦٤٠ و ١٧٤٧م) تزيد على العشرين. هذا فضلا عن وجود مجموعة تكاد تكون كاملة من دفاتر الروزنامة (يومية الخزانة البرانية) يمكن من الوقوف عليها معرفة مجموع الدخل والمصروف السنوي والشهري، كما يمكن من تحليلها تدقيق حركة التقدى في الخزانة وتحوتها مع الموسام والفصول وكذلك خروجها وصرفها.. في حين تعطينا الميزانيات صورة عن الصحة المالية للدولة. وتبعد أهمية بعض مواردها.

ويلاحظ في النصف الثاني من القرن السابع عشر ان المالية العثمانية قد تخلت عن اعداد ميزانياتها حسب السنة الشمسية، وربما كان ذلك من اجل ايجاد حل لقضية التفاوت بين السنتين القمرية والشمسية، وهذا الحل ليس بالحل الجنزي، فالدفع ما زال على أساس السنة القمرية لأن الجبايات وحصول الدخل ما زال تحت تأثير السنة الشمسية، ونرى ان الدفتدار في سنة ١١٢٢م يقوم باعداد ميزانية فريدة من نوعها يميز فيها انواع الجبايات التي كانت على حساب السنة الشمسية والتي كانت على حساب السنة القمرية، ويصنفها حسب ذلك.

(١) ارشيف رئاسة الوزراء استانبول رقم D. BSM. 1038

كما يلاحظ تضخم ارقام الدخل والمصروف في الميزانيات بالرغم من ضياع بعض الاراضي التي استولت عليها الدول المحاربة في الشرق والغرب، وهذا يعود الى اسباب تخفيف العملة او التضخم النقدي Inflation والتخل عن القراءات العينية وتحويلها تدريجيا الى ضرائب نقدية، واعطاء بعض التيسيرات والزعamas للالتزام بعد تحويلها الى مقاطعات، ورفع مستوى الضرائب واحداث ضرائب جديدة بعد افراج الخزانة الجوانية.

واما تضخم المتصروف فكان في الدرجة الاولى بسبب الحروب الطويلة واضطرار الدولة العثمانية للحرب في اكثر من جهة في وقت واحد، اذ اخذت الدول تعقد احلافا ضدتها. ولما حاولت الدولة فتح جزيرة كريت كانت في الظاهر تحارب البندقية وحدها مع انها في الحقيقة كانت تواجه كل دول الغرب التي كانت تدعم البندقية بصورة غير علنية. وكانت الحرب سجالا من ١٦٤٨ الى ١٦٦٩ م مما منع الدولة من التفكير في حل يخلصها من الركود ويدفع عجلة النهضة الى الامام. وبينما كانت تحارب في كريت اضطرت لان تفتح جبهة جديدة في ايدل (تراسينيلفانيا التي تقع غربي رومانيا اليوم) في أول السنتين وجبهه اخرى منذ ١٦٦٢ في المجر حتى سنة ١٦٦٥ م. وما ان انتهت حرب كريت حتى بدأت حروب بولندا وروسيا في ١٦٧٢ - ١٦٨٠، ثم تلاها حروب النمسا في ١٦٨٢ م، وكانت نكسة فيها وبداية عهد الانحطاط وضياع بعض الاراضي في البلقان التي تحالفت عنها الدولة العثمانية للنمسا ولحلفائها - البندقية وبولندا وروسيا - وقد استمرت هذه الحرب الضروس حتى سنة ١٧٠٠ م. وفي القرن الثامن عشر بعد فترة صلح مدتها عشر سنتين كانت الحرب مع روسيا في ١٧١١ م ثم الحرب مع البندقية في ١٧١٤ م التي استمرت حتى ١٧١٨ م وحالفت فيها البندقية النمسا التي دخلت الحرب منذ ١٧١٦ م. ثم قامت الحرب مع ايران من جديد سنة ١٧٢٢ م واستمرت حتى سنة ١٧٣٦ م وقد تخللت هذه الحرب فترة صلح في سنة ١٧٢٠ م، وقبل ان تنتهي الحرب مع ايران اضطررت الدولة العثمانية الى القيام بحملة على روسيا بعد ان اشتربت في حرب مع النمسا في حدود سنة ١٧٤٠ م. ناهيك عن الثورات الشعبية التي لم تخدم الا في وزارة كوبيرلو محمد باشا والثورة التي قام بها الجيش الذي لم يحصل على «موجبه» اكثر من سنة بعد هزيمة فيها فاحتلال الجيش بعرض محمد الرابع عند عودته الى استانبول وأجلس سليمان الثاني وطالبه بموجبه الماضية ويحلوان الجلوس، وكانت الخزانة خاوية فضررت من الاواني الذهبية والفضية المحفوظة بالخزانة نقود ذهبية وفضية بهذه المناسبة. وصادف

ذلك وقت بناء دار ضريب حديثة تعمل ميكانيكيا في استانبول فانتهزت هذه الفرصة في عملية تضخم نقدى في نظام يستند على العملة المعدنية لأن صكت مقدار خمسة من الفلوس رنة الفلس الواحد منها نصف درهم وسعره آنفة واحدة في سنة ١٩٠٠هـ / ١٦٨٩م. واستمرت هذه العملية ثلاثة سنوات الغيت في خاتمتها الفلوس. وقد ساعد هذا على تخلص الخزانة من ديونها^(١). وأحدثت بهذه المناسبة ضرائب جديدة، كما كانت هذه الفترة بداية تغير في النظام المالي والضربي كما تبدل الأهمية النسبية لبعض الضرائب في الدخل السنوي للخزانة. ويفهم من مطالعة الجدول رقم ١٠ أن جباية دائرة محاسبة الجزئية قد بلغت خمسة أمثالها بين ١٠٧٧ و ١١١ هـ. إذ ارتفعت من ١١١ مليون آنفة إلى ٥٤٢ آنفة. بينما بلغت مثليين ونصف في هذه المدة، وهذا ما حصل لدائرة المحاسبة الأولى إذ زاد مجموع جبايتها من ١٢٤ مليون آنفة إلى ٣١٦ مليون آنفة^(٢).. وتوصلت المالية العثمانية إلى احداث ضرائب جديدة أكثرها من نوع العارض أو من نوع تخفيض الأجر. ومثال ذلك ضريبة بدل التيمار التي فرضت على التيماري أن يتخل عن تصرف حاصل قراوة جزء على روح الواقع أو كان أماما له جهة (أجر) من وقف الجامع أو كان الشخص متوليا أو ناظرا وجب عليه ان يعطي التصرف من ذلك للخزانة^(٣). ويمكن اعتبار العملية على أنها من نوع تخفيض الأجر. وكانت المعادن ودور الضرب لا تعمل في التصنيف الثاني من القرن السابع عشر، وأسعار العملات الأجنبية مرتفعة. ولم يكن يحصل من صك الآنفة من الغروش الهولاندي المعروف بالاسدي أو أبو كلب في الأقطار العربية، والذي كان يزن ٨,٥١ درهم ٤٪ من النحاس ١٠٣ آنفات بعد مصاريف الضرب، ولا يحصل من الريال الإسباني الذي كان يزن ٨,٦٩ درهم ١٠٥ آنفات بعد مصاريف الضرب. وكان رائج الأول منها ١١٠ آنفات وسعر الثاني ١٢٠ آنفة. ولهذا لم تصل الآنفة إلا في المناسبات التي تؤخذ فيها هذه الخسارة بعين الاعتبار كدفع عيدية الحرم (الحرير) مثلا. فلم يلتجأ إلى تخفيض العملة التي كانت في حالة يرثى لها. ولم يكن في التداول عملة صحيحة إذ أن أكثرها مقصوص أو مقطوع. وقد جرب أحد الوزراء العظام أن يجمع هذه العملات الرديئة بأسعار مخفضة

(١) ساحلي اورفلي، خليل، تورية تضخم نقدى في نظام النقد المعدنى في عهد سليمان الثاني، واحمد الثاني (بالتركية). عدد خاص من مجلة جمعية التحيات التركية Bulliten رقم ١٠.

(٢) مطالع الجدول رقم ١٠ (صفحة ٢٨).

(٣) عبد الرحمن باشا وقائمه السليمانية، مخطوطات مكتبة حميد المندى رقم ٣٥٠.

ويدفع منها مواجب الجندي على حساب الصحيحة فثار الجيش وطالبو برؤوس المسؤولين وصلبواهم في الديمة الموجودة امام باب القصر فسميت الحادثة بالوقعة الواقفافية (تمهينا لقصة في الف ليلة وليلة)^(١). وعندما عادت دار الضرب في استانبول للعمل في سنة ١٦٨٥ اخرج ما في خزانة القصر الجوانية من اوان وما في خزانة الاصطبل من سروج مطلة اذبيت وصكى منها انواع العملات من أجل اداء موابح الجندي المتأخرة وحلوان جلوس سليمان الثاني^(٢).

واستخدمت القلوس في التضخم التقدي كما يسبق اعلاه، واستنفت في هذه الائتمان مناجم الذهب والفضة في الاناضول فساعدت على العمل في دار الضرب، وما اشتغلت دار الضرب حتى عاودت سياسة تخفيض النقد. وكان الوزن الرسمي للأقجة الصحيحة في النصف الثاني من القرن السابع عشر هو درهم لكل ١٢٥ آقجة فيكون الوزن بالغرام للأقجة الواحدة ٢٥٦،٠ غرامات حتى مايو ١٦٨٨، وبعدها صار يضرب بالتوالي ١٧ ثم ٢٣ ثم ١٩ ثم ١٨ ثم ١٩ آقجة من درهم واحد من الفضة. وتاريخ التخفيض وزن الأقجة بالغرام هي كما يلي: مايو ١٦٨٨ م (١٨٨،٠ غ) (١٦٩٣ م (١٣٩،٠ غ)) ١٦٩٦ م (١٦٩٦،٠ غ) (١٦٩٧ م (١٦٨،٠ غ)) (١٦٧١٥ م (١٦٨،٠ غ)). وصار يخاطل فيها ١٠٪ من النحاس بعد ان كانت تصنف من الفضة الخالصة. ولكن الأقجة لم تعد تقوم بعدها بوظيفة العملة في التداول لصغر حجمها وضعف قوتها شرائها فحلت مكانها عملة فضية كانت في الأصل العملة المحلية المصرية وهي البارزة. وكان حكم سليمان الثاني هو بداية لضرب «الفروع» العثماني على نموذج الغروش الاسدسي «الهولندي من حيث الوزن والعيار، الا انه لم يضرب عليه صورة اسد مع انه كان يعرف حينها بالاسدسي».

ويستفاد من محاسبات دار الضرب في استانبول انه لم يضرب الغروش نفسها وإنما عملة اصغر منها كانت تدعى باسم زولطة. وكان سعرها في اول امرها ٨٠ آقجة اي ١٧١٨ ثلثي الاسدسي الذي كان يساوي ١٢٠ آقجة، وارتفاع سعر الزولطة فصار في ١٧١٨ (٩٠ آقجة واعتبرت بذلك ثلاثة اربع الغروش). والغروش كان يساوي اربعين بارزة. وقد اختفت البارزة من التداول منذ الخمسينيات من القرن العشرين واختفى الغروش بعدها من التداول ولكن ما يزال الغروش يحسب اربعين بارزة. وكانت البارزة اكبر حجما

(١) ياقوت احمد: عدما تناوله مسكنات (السكنات عند العثمانيين) تاريخ عثماني انجمني، مجموعة س. ١٩-١٨/٢٢.

(٢) بفاتر المالية (مالية دون مندور) رقم ٤-٢٨ و ٢٧٢٧ و ٧٨، و ٠٠-٠٠-٠٠ اذبيت من اوانى الخزينة الجوانية ٢٥١٥٩٦ درهم من الذهب و ٤٨٦٣١٢٩ درهم من الفضة.

ووزنا من الأقجة إذ تقدر قيمة الباردة بثلاث أقجات صحيحة. وقد خفخت الباردة بعد أن حل محل الأقجة في التداول. وكانت تقارب من خليط من الفضة والنحاس، نسبة النحاس فيها ٤٠٪، وضرب في ١٦٨٥ م الملف بارة بوزن ٢٤٠ درهماً. وتنقص وزن الآلف بعدها فصار وزن في ١٦٨٦ م (٢٣٤ درهماً) وفي ١٦٩٦ م (٢٢٠ درهماً) وفي ١٧٠٥ م (٢٠٠ درهم فقط) فيكون وزن الباردة الواحدة في هذه التواريف (٧٦٩، ٧٣٧، ٧٥٠، ٧٥٠، ٦٤١، ٧٠٥، ٧٠٥، ٢٠) غراماً أما الزولطة فكانت تزن ٦٢٥ درهماً (٢٠ غراماً). ولم تتعرض للعملة الذهبية في القرنين السادس عشر والسابع عشر الا مرتين وبنسبة طفيفة جداً بينما، صار يتلاعب بوزنها او بعيارها او بسعرها في القرن الثامن عشر، وكانتا يبدلان اسم العملة كلما يدللا وزنها او عيارها او سعرها، وقد عرف النصف الاول من القرن الثامن عشر من العملات الذهبية: الشرطي والطغرائي والفندقاني وزر محبوب.

واهم حدث في باب الضرائب هو تعيم المالكاة اعتباراً من سنة ١١٠٠ هـ (١٦٨٧ - ١٦٨٨ م) فبيعت المقاطعات المالية للراغبين مقابل اجرة مجلة وتركت للمشتري يستغلها ما دام حيا على ان يدفع بعدها كل عام حاصله. وكان يطلق على هذه الاقساط السنوية في الميزانيات اسم «مال»، وساعدت المجلة الخزانة في البداية فصارت تحصل من المال ما يفي بمحاجتها. وكان من المفروض ان تعود المالكاة الى حوزة الدولة بمورت صاحبها فتابع من جديد وتتوفر بذلك «المجلة» مرة ثانية المبالغ الكافية. ولكن الحيل وتسل صاحب المالكاة لآخر لبيعها من غير ان يخبر الدولة ويتعسر اطلاق الدولة على هذا البيع قلل من جدوى المالكاة للخزانة. وكلما قل العائد من المالكاة اضطررت الدولة لبيع ما هو اجدى من المقاطعات المالكاة.. وكان يؤمل منبقاء الاراضي في ايدي أصحاب المالكاة ان يتمكنوا من توظيف رؤوس اموالهم في استثمارها وانماء حاصل الارض ولكن خاب الامل. وكان هذا النظام معروفاً وجاري من قبل في حلب وفي مصر قبل استعماله في استانبول ثم في بقية الولايات العثمانية. وكان يطلق هناك على الاجرة المجلة اسم «حلوان»، وبيع المقاطعات والأراضي التي استردت من التيمار وبعض الخواص على هذا النحو كان له اثره في امداد الخزانة بمنقد جديد.

ومن الضرائب المحدثة في حكم سليمان الثاني ايضاً «امداد سفرية» (المعونات الحربية) التي كانت عبارة عن قرض لاسعاف الخزانة، ثم تحولت الى ضريبة ثورة لم ينج منها التجار الذين لم يتعرضوا للضرائب. وقد تحولت هذه الى ضريبة معتادة، كما

أحدث إلى جانبها «أمداد حضرية» (العن في الحضر أو الصلح) ولكن هذه الضريبة أصبحت عادةً أيضاً وكانت تخصص للولاة لسد بعض نفقاتهم ولم تدخل الخزانة. وأخيراً يمكن ذكر المصادرات كنديمة لسد عجز مالي أو تخفي إزمة مالية. والمثال الاستثنائي في التاريخ المالي العثماني هو مصادر المقدمة الأعظم الداماد (الصهير) إبراهيم باشا سنة 1720م في أواخر حكم أحمد الثالث بعد ثورة (البترونة) خليل. وكان مجموع ما صودر منه يضافي ميزانية الدولة لمدة سنة، واستخدمت أمواله المصادر في دفع «حلوان الجلوس» (انظر الرسم البياني رقم ١ الذرة في سنة ١١٤٢هـ) في بداية حكم محمود الأول.

الرسم البياني رقم (١)

